مجتمع

تطوير آلية لقتل الفيروسات من دون مواد كيميائية

طور علماء آلية فعالة لقتل الفيروسات من دون استخدام مواد كيميائية، وذلك عن طريق تصميم سطح مصنوع من السيليكون، يتكون من سلسلة من النتوءات الصغيرة التي تدمر بنية الفيروسات عندما تتلامس معها. ووفقا للفريق العلمي من جامعة روبيرا الأولى بيرجيلي في إسبانيا ومعهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا في أستراليا، فإن هذه الطريقة الميكانيكية فعالة بنسبة 96 في المائة، وإن استخدامها في البيئات التي توجد فيها مواد بيولوجية من شأنه أن يسهل السيطرة عليها، ويجعل المختبرات أكثر أمناً. Q (قنا)

زلزال بقوة 5,3 يضرب شرقي إندونيسيا

ضربت هزة أرضية بلغت قوتها 5,3 درجات على مقياس ريختر، الاثنين، منطقة «توابيجات» في شرق إندونيسيا، ولم ترد أنباء عن وقوع خسائر بشرية أو مادية من جراء هذا الزلزال. وذكرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية، أن الزلزال وقع على بعد 97 كيلومتراً غرب جزيرة سومطرة، وعلى عمق 52,9 كيلومتراً. يذكر أن إندونيسيا التي تعد أرخبيلاً كبيراً مكوناً من أكثر من 17 ألف جزيرة، معرضة للزلازل بشكل متكرر، بسبب موقعها على حواف الصفائح الأرضية المكونة لما يسمّى «حلقة النار» المحيطة بحوض المحيط الهادئ. (قنا)

حملة مصرية: افتحوا معبر رفح

القاهرة ـ **العربي الجديد**

دعت حملة شعبية مصرية أطلقت على نفسها اسم «مش رفاهية»، في بيان، إلى فتح معبر رفح على الفور، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، كما طالبت بطرد السفيرة الإسرائيلية من القاهرة، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وإيقاف كافة أشكال التعاون الاقتصادي. وبدأت الحملة مجموعة من النساء المصريات في 2 يناير/كانون الثاني الماضي، بهدف جمع مستلزمات قافلة مساعدات مخصصة لدعم النساء والأطفال في قطاع غزة، والعمل على الضغط بكافة الوسائل لدخولها في أسرع وقت إلى القطاع. وأرسلت الحملة «رسالة تضامن ودعم إلى نساء غزة، وأهلنا الصامدين، وإلى المقاومة بكافة أشكالها»، وطالبت الحكومة المصرية بفتح معبر رفح فوراً بما يسمح بعلاج المصابين، وأن تمارس سيادتها الحدودية للعمل على إيصال الاحتياجات الإنسانية، معتبرة أن «أي تقاعس في هذه المسألة بمثابة تواطؤ على الإبادة». وجمعت الحملة خلال الأسابيع الماضية كميات من المستلزمات التي تستخدمها النساء، من بينها الفوط الصحية، وأدوات النظافة الشخصية مثل المناديل المبللة وفرش الشعر، وفرش ومعجون الأسنان، وملابس وأحذية متنوعة للنساء والأطفال، فضلاً عن مسكنات لآلام الدورة الشهرية، وأدوية منع الحمل، ومضادات بكتيرية وفطرية، وأنواع من الفيتامينات والمكملات الغذائية، وحفاضات، وحليب للأطفال، وأطعمة جاهزة للرضع، وأدوية خافضة للحرارة، ومهدئة للمغص وغيرها، وكميات من ألعاب الأطفال.

(سيد حسن/ Getty)

باعة جوالون على هامش حرب غزة

غزة ـ **أمجد ياغي**

أصبح وجود الباعة المتجولين ملحوظاً في جميع نقاط تجمع النازحين في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة، وكذلك المنطقة المحاصرة التي تضم مدينة غزة وشمالي القطاع، ويبيع هؤلاء البضائع المتوفرة، سواء عبر المساعدات، أو البضائع التي كانت موجودة في غزة قبل العدوان، ومنهم من يبيع الأغراض المنزلية المستخدمة، أو حتى أغراضهم الشخصية. والكثير ممن يقومون بالبيع في مناطق وجود النازحين ليسوا بائعين متجولين بالأساس، فمنهم العمال والحرفيون، ومع ندرة فرص العمل حالياً، دفعتهم الظروف إلى تلك المهنة من أجل تأمين حاجاتهم اليومية وقوت أطفالهم في ظل المساعدات المحدودة التي يحصلون عليها. ويقوم بعض الباعة بجمع الأخشاب من المنازل المدمرة، وعمل بسطة صغيرة لعرض السلع عبر استخدام الأحجار الناتجة عن تدمير المنازل لإسناد البسطة، وبعضهم يعتمد على التجول للبيع بمشاركة أطفالهم أو أشقائهم في مناطق شارع البلد بمدينة رفح، وشارع البلد بمدينة دير البلح، ووسط سوق مخيم جباليا، وبالقرب من مجمع الشفاء الطبي، وهي أكثر النقاط التي يحاول النازحون شراء الطعام فيها. كان عمر الكردي (41 سنة) يعمل سائقاً على سيارة أجرة يمتلكها، ودُمرت سيارته ومصدر رزقه الوحيد خلال القصف، وقد نزح مرات متكررة من حي الشجاعية إلى وسط ثم جنوبي القطاع، وانتهى به الحال في أحد المحال الفارغة برفقة أسرته وعائلة من جيرانهم في مدينة رفح.

يقوم الكردي بالبيع على بسطة صغيرة، ويتجول أحياناً لبيع المعلبات وعلب المربى، والحلاوة، والخبز، وهو يحصل كغيره على مساعدات غذائية من وكالة أونروا، لكنه يشكو من قلتها. يقول لـ«العربي الجديد»: «المساعدات لا تكفي أبنائي الستة وزوجتي ووالديّ المسنين، وأحاول بيع بعض البضائع التي أحصل عليها من التجار في رفح للتكسب، وشراء مزيد من الطعام، خصوصاً الحليب لطفلي الأصغر، وبعض الأرز حتى يتناوله والداي». يضيف: «لا أعرف شيئاً عن البيع والشراء، ولدي ابن عمره 13 سنة، وهو متفوق في المدرسة، وقد أصبح يشاركني البيع، فاعتمادنا على المساعدات يعني أن نموت من الجوع بشكل بطيء لأننا لا نعيش داخل مراكز إيواء، وبالتالي لا نحصل على مساعدات يومية، والحصول على حفاظات الأطفال والحليب مشقة كبيرة. قمت ببيع كل شيء أملكه كبضاعة، حتى شواحن الهواتف، والمناديل الورقية. لست تاجراً وإنما مجرد شخص يمارس البيع من أجل تأمين لقمة العيش مثل الكثيرين في مدينة رفح، وابني يساعدني رغم أنني أرفض عمالة الأطفال، لكن الظروف التي نعيشها كارثية، ولا أحد يستجيب لمناشداتنا». وتطورت أعمال بعض الغزيين من باعة متجولين للبضائع المتاحة، إلى بيع الأطعمة الجاهزة، وخصوصاً البطاطا والخضروات المقلية، والفلافل والفول والحمص، رغم افتقاد كثير من المأكولات الشعبية الفلسطينية للكثير من مكوناتها الرئيسية. يتجول رفيق صقر (36 سنة) بالقرب من مدارس «أونروا» على بسطة متنقلة لبيع الفلافل والخبز والبسكويت للنازحين، وقد كان يعمل موزعاً للمسليات في مدينة غزة، ونزح برفقة عائلته من حي الزيتون وصولاً إلى مدينة رفح. ويقول لـ«العربي الجديد»: «الناس تريد أن تأكل لمقاومة الجوع، وافتقاد الكثير مما اعتدنا عليه من أطعمة جعلنا نفكر بوضع أي شيء في المعدة لنبقى أحياء، وكانت هذه فرصة لأمارس إعداد الطعام في المنزل وبيعه. في بعض الأحيان لا يتوفر الملح، وبعض أنواع التوابل، وهناك صعوبات في تأمين الخضروات، ونستخدم بعض ما يتم تقديمه من مساعدات».

قام الخريج الجامعي حسين دياب (30 سنة) بتجهيز صندوق خشبي، وضع بداخله عدة شواحن للهواتف، وبعض وصلات الشحن، مع كميات من البسكويت، وهو يتجول للبيع بشكلٍ يومي لتوفير المال اللازم لإعالة أسرته الموجودة في إحدى المدارس التابعة لوكالة أونروا في حي النصر غربي مدينة غزة.

كان دياب يعمل في تصليح الهواتف الذكية قبل العدوان، ويقول لـ«العربي الجديد»: «نحن من بين العائلات التي رفضت النزوح لأن معنا الكثير من الأطفال والمسنين، ونصارع الموت جوعاً. أحاول البيع للحصول على ما يمكن شراؤه من السوق، وسبق أن بعت شاحن هاتف مقابل كيس خبز، وفي إحدى المرات بدلت شاحناً بساندوتشات أعدتها سيدة في مجمع الشفاء الطبي».

بيع الأغراض الشخصية

تجمع مئات آلاف الغزيين في عدة مناطق داخل القطاع بناء على أوامر الإخلاء، أو هرباً من مجازر جيش الاحتلال التي تلاحقهم، لكن تظل الظروف في مدينة غزة وشمالي القطاع أشد صعوبة في ظل محدودية المساعدات التي تدخل إلى المنطقة، ما دفع كثيرين إلى بيع أغراضهم الشخصية أو المنزلية لتوفير الطعام.

تحقيق

رغم التراجع الكبير في حجم الخدمات والمساعدات، إلا ان آلاف اللاجئين الفلسطينيين في سورية يستفيدون من وكالة «أونروا»، ويعيش هؤلاء حالياً مخاوف من تداعيات تعليق عدد من الدول دعمها للوكالة

أونروا سورية

وقف التمويل يقطع شريان حياة اللاجئين الفلسطينيين

هاتاي ـ **عبد الله البشير**
دمشق ـ **ليث أبي نادر**

توفر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» خدماتها للاجئين في مناطق سيطرة النظام السوري، في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وقد تأثرت هذه الخدمات على مدار سنوات الصراع الماضية، يقول مدير مكتب الإعلام في «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية»، فايز أبو عيد، إن «تعليق ما يقارب 15 دولة غربية مساهمتها المالية مؤقتاً لوكالة الغوث، بسبب مزاعم تتعلق باتهام عدد محدود من موظفي أونروا بالمشاركة في عملية طوفان الأقصى، يعتبر عقاباً جماعياً لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني. هذا القرار سيؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين عامة، وخاصة المتعلقة بالصحة والتعليم والسلة الغذائية، وقد عاش اللاجئون الفلسطينيون في سورية أزمات عدة طوال السنوات الماضية بسبب ويلات النزاع، وما رافقه من انهيار أمني، وتدمير مخيماتهم وممتلكاتهم، وأزمات نزوح وتشريد متتالية، الأمر الذي ينعكس على أوضاعهم الإنسانية، ويؤثر سلباً على كافة مناحي حياتهم». ويلفت أبو عيد إلى أن «وقف الدول الغربية مساعداتها المالية لأونروا بشكل خطأ على خدمات الوكالة الأساسية، ويعتبر بمثابة قطع شريان الحياة عنها، لأن 90 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين لا يزالون يعتمدون على المساعدات المقدمة من أونروا». وتأسست وكالة «أونروا» بموجب القرار 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن من ديسمبر/ كانون الأول 1948، بهدف توفير برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين، وتقدم الوكالة الأممية خدماتها في سورية في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة، وكذلك هناك برامج خاصة بالقروض، وبرامج للدعم النفسي، إلا أنها بسبب ما تعانيه من أزمات مالية قامت بتقليص الكثير من تلك الخدمات. ويعيش في سورية 438 ألف لاجئ فلسطيني يشكل الأطفال منهم قرابة 36 في المائة، وتعرض أكثر من 40 في المائة من اللاجئين للتهجير الداخلي، لا سيما سكان مخيمات اليرموك وحندرات ودرعا، كما أن نحو 90 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في سورية يعيشون في فقر مدقع باقل من دولارين أميركيين للشخص في اليوم.

وعبر لاجئون فلسطينيون في سورية عن غضبهم من عدم اكتراث الوكالة الأممية لحالهم، مشيرين إلى أن راتب الشخص إن وجد عملاً لا يكفيه سوى عدة أيام من الشهر، لأنه يقتطع منه أجرة البيت والدواء والطعام والمواصلات، وأنهم يقفون عاجزين عن تامين قوت أطفالهم، وعبرت إحدى اللاجئات الفلسطينيات عن وجعها قائلة: «نشتهي اللحم والبندورة، والتين والعنب، نشفت عروقنا من العدس والحمص والبرغل».

ووصلت معدلات الفقر في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في سورية إلى مستويات غير مسبوقة، ويقول فايز أبو عيد إن «الأزمات تعاظمت من جراء عدم القدرة على تامين أبسط مقوّمات الحياة، وفقدان مصادر الرزق، وانخفاض معدلات الدخل، وارتفاع معدلات الإنفاق على الغذاء بسبب تدني قيمة الليرة السورية وقدرتها الشرائية، مع ارتفاع معدلات التضخم. توزع أونروا مبالغ طارئة على الفلسطينيين المقيمين في سورية، تغطي ثلاثة أشهر لفئتين من المستفيدين، وتمنح كل فرد من الأسرة مبلغاً يعادل 20 دولاراً، في حين يُمنح الفرد مبلغ 27 دولاراً في الأسر الأكثر فقراً».

مساعدات محدودة للاجئين الفلسطينيين في سورية (لؤي بشارة/ فرانس برس)

يتابع: «في الأردن تقدر المساعدة المالية التي تقدمها الوكالة لفلسطيني سورية البالغ عددهم قرابة 19 ألف لاجئ، بـ 85 ديناراً أردنياً لكل فرد يحمل وثيقة سورية أو بدون، وهي مصدر عيشهم الوحيد، وفي لبنان توزع أونروا 60 دولاراً على كل عائلة فلسطينية سورية، و25 دولاراً لكل شخص مهجرين إلى لبنان قرابة 29 ألف لاجئ، وهم يعانون أوضاعاً اقتصادية صعبة بسبب نقص الموارد، وصعوبة العمل، والتأخير المستمر في مساعدات أونروا».

ويلفت الناشط الفلسطيني عمار القدسي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى كون الوكالة تقدم الخدمات الأساسية والإغاثية، والتعليم والصحة وخدمات اجتماعية، مضيفاً أن «المساعدات التي تقدمها الوكالة تخفف بعض أعباء اللاجئين الفلسطينيين، وتسد بعض الاحتياجات الأساسية، واتبعت الوكالة معايير الحاجة لدى الأسر والأفراد لتقديم الخدمات، كما كانت تقدم خدماتها بشكل منتظم لكل اللاجئين الفلسطينيين خلال أحداث الثورة السورية، والتوترات التي طاولت مخيمات وتجمعات الفلسطينيين، وهي تقدم حالياً خدمات التعليم والصحة والإغاثة والسلال الغذائية والمساعدات النقدية». ويوضح القدسي أن «هناك ملفاً لا يجب تجاهله، وهو أن اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم إلى الشمال السوري تم حرمانهم من كافة خدمات أونروا، والسبب الأساسي سياسي، وهو تواجد هؤلاء اللاجئين خارج مناطق سيطرة النظام، علماً أنهم قانوناً مازالوا ضمن مناطق عمل أقاليم أونروا الخمسة، فهم مازالوا على الأراضي السورية، ولم تسقط عنهم صفة اللجوء، ولا يحق لأونروا التعامل مع أي لاجئ فلسطيني بناء على توجهه السياسي، أو حسب وجوده ضمن مناطق النظام أو مناطق المعارضة».

وتعتمد الوكالة نظام القروض للفلسطينيين في سورية، كما تقوم بتسجيل الوقائع المدنية للاجئين، كالولادة والزواج والطلاق والوفاة، لكن هذه الخدمات أيضاً متوقفة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج مناطق سيطرة النظام منذ بداية الثورة السورية. ويقول اللاجئ الفلسطيني المقيم في ريف دمشق، حسام أبو علي، لـ«العربي الجديد»، إن «الوكالة تقدم مساعدات مالية ومساعدات إغاثية على شكل سلال، ومن بين الخدمات التي تنفذها تجهيز مراكز التعليم، وردفها بالكوادر من اللاجئين الفلسطينيين، وتعمل على توفير مراكز دعم تعليمي، وتوفير الرعاية الطبية، ودفع فواتير العلاج، وهذه الخدمات تقدم لكافة الفلسطينيين في مناطق سيطرة النظام. مساعدات الوكالة شحيحة إذا ما قارناها باحتياجات العوائل في الوقت الحالي، وهذه المساعدات لا تحتمل أي تخفيض أو انقطاع، فالكثير من العوائل تعتمد عليها كلياً». ويضيف: «العائلات التي كان لديها ممتلكات باعتها وغادرت سورية، وبقيت العوائل الفقيرة، وهؤلاء لا يملكون شيئاً يمكنهم بيعه، وغالبية الشباب الفلسطينيين غادروا سورية، والعوائل التي تقدم لها الوكالة المساعدات تعيش تحت خط الفقر، فلا عمل دائم، وإن وجد فإن مدخوله لا يكفي لعدة أيام، والمساعدات المحدودة تسد بعض الرمق، فـ 200 أو 300 ألف ليرة سورية لا تساوي شيئاً على أرض الواقع، حتى أن السلة الغذائية بالكاد تطعم عائلة صغيرة لأيام قليلة، والعوائل تعتمد على حوالات مالية يرسلها أبناؤها من خارج سورية لمواصلة الحياة». ويقارن اللاجئ عبد الفتاح طاطيش بين ما كانت تقدمه وكالة الغوث قبل الثورة السورية وما تقدمه في الوقت الحالي، قائلاً: «كانت أونروا تقدم خدمات شاملة لكل اللاجئين الفلسطينيين قبل الثورة السورية، بما في ذلك الإغاثة والقروض، ورغم تقلص أعداد اللاجئين، تراجعت خدمات الوكالة نتيجة الحرب، فالكثير من المدارس التابعة لها دمرت كلياً أو جزئياً، وكذلك المراكز الصحية، وهذه المؤسسات الخدمية دمرها النظام بشكل متعمد لعدم تمكين الناس من العودة، لكن افتتحت الوكالة مدرسة في مخيم اليرموك مؤخراً». يضيف طاطيش: «هناك 12 مخيماً للاجئين في سورية، 9 مخيمات منها منظمة، و3 مخيمات غير مسجلة رسمياً، وخلال السنوات الأخيرة، تحولت الخدمات الأساسية إلى شكل آخر، والشكل الجديد هو المساعدات وليس الخدمات، والشكل الأبرز حالياً هو المساعدات النقدية التي توزع كل 3 أشهر على العائلات الفلسطينية الأكثر عوزاً، وقيمتها 300 ألف ليرة، وتحصل العوائل العادية على 200 ألف ليرة كل 3 أشهر، والخدمات في حدها الأدنى بعد تدمير مراكز الصحة والتعليم التابعة للوكالة». ويلفت إلى أن «النظام السوري يحاول السيطرة على خدمات الوكالة عن طريق إجبارها على توظيف محسوبين عليه، وتقديم الخدمات لغير اللاجئين الفلسطينيين كي تستفيد بعض الفئات المحسوبة على النظام من هذه الخدمات».

438,000
العدد التقديري للاجئين الفلسطينيين في سورية، ويعيش نحو 90 في المائة منهم في فقر مدقع.

تعليق تمويل أونروا عقاب جماعي لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني

حرم الفلسطينيون المهجرين إلى الشمال من خدمات أونروا

مشردو الزلزال... وضع كارثي في الشمال السوري

كان لريف حلب نصيب كبير من ضحايا وأضرار الزلزال الذي ضرب جنوبي تركيا والشمال السوري قبل عام، خصوصاً مدينة جندريس بريف عفرين

ريف حلب الشمالي ـ **عدنان الإمام**

شرد الزلزال الكبير الذي كان مركزه كهرمان مرعش التركية آلاف الأشخاص في مناطق الشمال السوري، وكان معظم هؤلاء من النازحين من مدن وبلدات أرياف حلب وإدلب وحماه واللاذقية، إضافة إلى المهجرين قسراً من ريف دمشق وحمص ودرعا ودير الزور وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. ويمكن القول إن الوضع أفضل في إدلب وريفها منه في ريف حلب، ففي إدلب تم إنهاء عمل مراكز الإيواء المؤقتة وعودة المتضررين إما إلى منازلهم أو إلى مخيمات من الطوب، فيما عمدت جمعيات إلى إحداث قرى صغيرة من أبنية طابقية، لكن مستحقيها يخضعون لشروط خاصة، كالأرامل والأيتام وأصحاب الحالات الصعبة.

بينما لا يزال الكثيرون من متضرري الزلزال في ريف حلب في مراكز الإيواء التي تفتقد إلى الخدمات، وغابت عنها المساعدات العينية خلال الأشهر الستة الأخيرة. في مخيم إيواء على أطراف مدينة جندريس بريف عفرين، يعيش العم عبدو مع عائلته برفقة نحو 350 عائلة منذ تداعت منازلهم في مدينة جندريس بسبب الزلزال، وغالبية هؤلاء ليس باستطاعتهم استئجار منازل.

يقول عبدو لـ«العربي الجديد»، إن مساعدات عينية وصلتهم بضع مرات خلال الأشهر الأولى بعد الزلزال، لكن لم يصلهم شيء خلال الأشهر الستة الماضية، بعدما تخلى الداعمون للمخيم عن دعمه. ويضيف: «وضع الناس كارثي في ظل نقص الخدمات، ونحتاج إلى منازل آدمية قبل الطعام والشراب».

بدوره، انتقل محمد العمر من مركز إيواء مؤقت إلى مخيم من منازل الطوب أطلق عليه اسم «مخيم كفاف»، قرب جندريس، لكن عائلته تعيش مع نحو 190 عائلة من متضرري الزلزال أوضاعاً صعبة بسبب غياب الدعم الإنساني للمخيم الذي لا يملك بنية تحتية وتغيب عنه الخدمات الأساسية.

يقول العمر لـ«العربي الجديد»: «بعض العائلات لا تملك شيئاً تحرقه للتدفئة، وعائلات أخرى ليست لديها مدفأة بالأساس. يضم المخيم أرامل ومعاقين ومصابين، والجميع يقبعون تحت خط الفقر، وهناك عائلات لا يتوفر لها غذاء سوى الخبز، وهذه الحقيقة المؤلمة».

انتقل علي الدرويش من مخيم «مركز الجينة» إلى مخيم «مخيم النجاة» بريف حلب، لكن المخيم الجديد ليس له من اسمه أي نصيب، ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أن عائلات المخيم بحالة يرثى لها وسط غياب الخدمات والبنية التحتية. يضيف: «منذ قدمنا إلى هنا لم يتم تقديم أي دعم لنا، حتى المياه نشتريها رغم الفقر والعوز. لا طرقات في المخيم، ولا سبيل لإبعاد القمامة، والأمراض تنتشر، والمعاناة تتفاقم، فالفقر ينخر الجميع، والغالبية من الأرامل والأيتام والمعاقين، وبعضهم لا يملكون ثمن الخبز». وتقول مديرة الشراكات والمناصرة في منظمة «رحمة بلا حدود» علا حلاق إن هناك أكثر من سبب أدت إلى هذا الوضع في المخيمات ومراكز الإيواء المؤقتة، موضحة لـ«العربي الجديد»، أنه «منذ الربع الأخير من العام الماضي، تراجع الدعم للمخيمات السورية بسبب الحرب في غزة، كما أن الداعمين باتوا يطالبون بمشاريع أكثر استدامة، فهم يرون بعد 13 سنة من الأزمة أن دعم حالات الطوارئ أصبح لا يقدم فوائد حقيقية للناس، إضافة إلى أن الكثير من مناطق المخيمات باتت خطرة بالنسبة للمنظمات التي تخشى دخولها بسبب قربها من مواقع القصف».

تضيف حلاق: «مهمتنا كعاملين إنسانيين هي التذكير بمأساة هذه المخيمات، وأهمية إخراج قاطنيها من حالة الطوارئ إلى حالة أفضل. هذا الهدف يجب أن يكون مدعوماً بالأرقام والإحصائيات، مثل أعداد المخيمات، وأعداد سكانها، وما هي الاحتياجات، مع وضع تصور لتحسين الأوضاع، وبالتالي فإن التنسيق بين المنظمات ضرورة، وأي منظمة تريد الانسحاب من أي منطقة عليها إبلاغ منظمات أخرى كي يتم سد الفراغ». ولا تملك غالبية المنظمات العاملة في شمال غربي سورية أي أرقام دقيقة حول مشردي ومهجري الزلزال، وهو ما يفسر الاستجابة العشوائية، أو عدم الاستجابة لمطالب المتضررين، حتى أن وحدة تنسيق الدعم (A.C.U)، وهي إحدى الجهات التي تنسق عمليات توزيع المساعدات، و«تحالف المنظمات السورية غير الحكومية»، الذي يضم 25 منظمة، ليست لديهما أرقام أو إحصائيات محدثة. يقول المنسق الميداني لبرنامج الاستجابة في منظمة «تكافل الشام» أمير سنده إن أماكن وجود المتضررين من الزلزال متعددة، فعدد منهم عادوا إلى منازلهم بعد التأكد من صلاحيتها للسكن، وآخرون يقيمون في مخيمات تم إنشاؤها بعد الزلزال، وقسم منهم يسكنون في خيام بجوار منازلهم المدمرة، وعدد قليل من العوائل انتقل إلى منازل مستأجرة في مناطق أخرى.

ويضيف سنده، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن «الاستجابة لمتضرري الزلزال لم تكن متناسبة مع حجم الكارثة، وجميع المشاريع المنفذة كانت مجرد استجابة طارئة، ويعود ذلك إلى أسباب، منها أن المشاريع التي تم تنفيذها لم يكن هدفها العمل حتى تحقيق التعافي الكامل من آثار الزلزال، خصوصاً أن الكثير من المناطق التي تضررت مصنفة كمناطق مرتفعة الاحتياج أصلاً، ومشاريع الترميم كانت للمنازل المتضررة بنسب متوسطة أو خفيفة، في حين أن المنازل المدمرة لم تتم إعادة أعمارها، واقتصرت بعض المشاريع على رفع الأنقاض».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تضم مراكز الإيواء المؤقتة الآلاف من متضرري الزلزال (العربي الجديد)

لا خدمات ولا مساعدات في مراكز الإيواء (العربي الجديد)

عام على زلزال كهرمان مرعش... جروح المنكوبين لم تندمل

لا تزال ذكريات السادس من فبراير/شباط 2023 تسكن الأتراك، ويصدق كثيرون نبوءات أقرب إلى التنجيم حول زلزال جديد بالتزامن مع الذكرى السنوية لزلزال كهرمان مرعش الذي خلف أكثر من 50 ألف قتيل

يعيش آلاف من منكوبي الزلزال في مخيمات إيواء (عارف وتد/ فرانس برس)

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

ضربت هزات أرضية متوسطة ولايات تركية عدة طوال السنة الماضية، كان آخرها الزلزال الذي هزّ مدينة هكاري بوكسيوفا قبل أيام، ما يثير مخاوف الأتراك من وقوع كارثة مدمرة على غرار زلزال «كهرمان مرعش» الذي أحدث الكثير من الدمار قبل عام. ويؤكد خبير الزلازل التركي ناجي غورور، أن زلزال كهرمان مرعش أحدث تغيرات في منطقة التوتر، ما يزيد من خطر وقوع زلازل أخرى، في حين يرى البروفيسور أوفغون أحمد أرجان أن المنطقة قد تكون عرضة لزلزال بقوة 7 درجات على مقياس ريختر في المستقبل. ويقول مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بإسطنبول، محمد كامل ديميريل، لـ«العربي الجديد»، إن «تصريحات خبراء الزلازل يجب أن لا تخيفنا، لأن الزلزال لا يمكن توقع حدوثه، ولم يصل العلم بعد إلى معرفة موعد حصول زلزال أو مكانه، مع الأخذ في الاعتبار أثر الفوالق والزلازل السابقة، وتحليل المتغيرات في المناطق المعرضة للزلازل. ينبغي عدم تجاهل التحذيرات، أو التساهل في التدابير لأن زلزال العام الماضي كان مرعباً، وربما تكون خسائر زلزال إسطنبول المتوقع أكبر».

يضيف ديميريل أن «كثيراً من متعهدي البناء والمسؤولين يخضعون لمحاكمات، بمن فيهم من أعطى تصاريح البناء، وتهدم مدينة ابرار في كهرمان مرعش، دفع السلطات إلى عدم تشييد أي مبنى لا يحقق شروط مقاومة الزلازل، بل وهدم المباني غير المقاومة للزلازل، وهذا سبب ما نراه من هدم وإخلاء حتى اليوم. بناء المدن المهددة، خاصة في ولاية هاتاي، سيكون أقرب إلى الجبال والأراضي الصخرية الصلبة، وبعيداً عن خط الزلازل». ومن مدينة غازي عنتاب، يقول محمد هوسين: «بعد مرور عام كامل، لا تزال الولايات الأكثر تضرراً، كانطاكيا وكهرمان مرعش، تعمل على إزالة الركام، والبناء بهدف الاستيعاب التدريجي لمن شردهم الزلزال. هدم المباني التي لا يمكنها مقاومة الزلازل متواصل حتى اليوم، ونرى عمليات إخلاء لمبان، وهدم أخرى، ومدرسة أولادي هدمت، وتحولت إلى مراب، وجرى توزيع التلاميذ على مدارس أخرى. وفق الأرقام الرسمية، دمر الزلزال 850 ألف مبنى، وتصدّعت مبان أخرى، وكثير من المباني عرضة للخطر إن تكرر الزلزال».

لا تزال الولايات الأكثر تضرراً تعمل على إزالة ركام الزلزال

وعدت الحكومة بتجهيز 200 ألف وحدة سكنية بحلول نهاية العام

يضيف هوسين لـ«العربي الجديد»: «الأمر أكبر من طاقة أي دولة، والحكومة وعدت ببناء 650 ألف وحدة سكنية، و170 ألف محل تجاري خلال عام، لكن الجاهز منها لا يزيد عن 45 ألف منزل، وسمعنا أنه سيتم تسليم 75 ألف منزل خلال الشهرين القادمين، لتبقى الحاويات هي ملاذ المتضررين حتى انتهاء البناء الذي أتوقع أن يستمر لخمس سنوات على الأقل». وبعد عام على الزلزال، رفع وزير الداخلية، علي يرلي كايا، خلال تصريحات صحافية، عدد الضحايا إلى 53,537 وفاة، فضلاً عن 103,213 مصاباً، موضحاً أن الزلزال طاول 120 ألف كيلو متر مربع في 11 محافظة و124 مدينة و6929 قرية، وأنه جرى جمع نحو 129 مليار ليرة تركية خلال حملة «تركيا قلب واحد» التي بدأها الهلال الأحمر التركي ووكالة الأناضول التركية «أفاد»، وتم صرف نحو 80 مليار ليرة من هذا المبلغ. ويقول الباحث يوسف كاتب أوغلو لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يمكن التوقف عند تأثيرات الزلزال على المباني والمرافق، فقد طاولت الآثار 11 مليون إنسان في ولايات الجنوب والشرق، والدولة التركية أثبتت للعالم قوة مؤسساتها في مواجهة الكارثة، والجمعيات الإغاثية ساهمت بتأمين احتياجات المواطنين، إلى جانب المساهمة في عمليات انتشال الضحايا وإنقاذ العالقين». ويضيف: «الرئيس رجب طيب أردوغان ذهب إلى هاتاي، وافتتح مشفيين في هاتاي واسكندرون بطاقة استيعابية 1500 سرير، إضافة إلى افتتاح مشفى وتسليم مبان في ولاية غازي عنتاب، ولا ننسى التعويضات المالية التي حصل عليها المتضررون، وهي مبلغ إسعافي، وآخر لقاء إيجار المنازل ريثما يتم الانتهاء من 200 ألف وحدة سكنية بحلول نهاية العام الجاري». ويؤكد العامل في هيئة الإغاثة الإنسانية «IHH»، جلال ديمير، أن «الأعمال مستمرة في المناطق الأكثر تضرراً للانتهاء من 40 ألفاً و400 مسكن، من بينها 32 ألفاً و600 شقة، و7 آلاف و800 منزل ريفي في ولاية هاتاي وحدها، والموازنة العامة لعام 2024، خصصت تريليون ليرة لمناطق الزلزال، لتبلغ الأموال المنفقة على تلك المناطق 3 تريليونات ليرة، كما جرى دعم مؤسسة التأمين ضد الكوارث الطبيعية (DASK) بـ34 ملياراً و440 مليون ليرة».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني